

## البناء الاجتماعي والممارسة الديمقراطية

يمر المجتمع المصري في المرحلة الراهنة بتجربة ديمقراطية بالغة الأهمية ، خلال مرة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ توجد تيارات سياسية تتراوح في اتجاهاتها من اليمين إلى اليسار مروراً بالوسط ، وينطق هذا التصنيف - لو نظرنا للامر نظرة تاريخية مقارنة - هو أن كل تيار من هذه التيارات السياسية عادة ما ينعكس نهجاً فكرياً محدداً يتعلق بتقبل البناء الاجتماعي ، مما يؤدي به إلى تبني حلول وسياسات قد تختلف في قليل أو كثير مع تلك التي تنادي بها التيارات الأخرى .

### الفرد المصري والأسرة

من الحقائق الثابتة في العلم الاجتماعي أن نمط التنشئة الاجتماعية الذي يتلقاه الفرد في محيط الأسرة عادة ما يؤثر تأثيراً بالغاً على التكوين النفسي له ، مما يحدد - إلى حد كبير - نمط أعماله ورددود أعماله . ليس معنى ذلك أن الأسرة تستطيع أن تصب أفرادها في قالب حديدية لا يستطيعون منها فكاً لو أرادوا ، ولكن مما لا شك فيه أن تأثير الأسرة يبقى متجذراً في التكوين النفسي لأفرادها ، حتى لو استطاعوا تحييد بعض تأثيراته السلبية ، من خلال محاولاتهم تغيير طابع شخصياتهم .

ومن هنا تكتسب الأسرة أهمية خاصة . وعلى ذلك فلو سادت التسلطية كاستلوب لإدارة شؤون الأسرة ، فمعنى ذلك أن الإيرادات المستقلة لأفرادها ستخوب أمام سلطان الأسرة ، وبالتالي يتعمد الفرد الامتثال والخضوع ، ويفقد بالتالي القدرة على إصدار القرار . ونجد تميمات جازمة عن الأسرة المصرية تؤكد أنها تنقسم بالتسلطية . ونحن نعرف أنه

غير أن قبول فكرة الاختلاف السياسي من ناحية (١) وإنشاء تنظيمات سياسية ثلاثة مختلفة في منطلقاتها الفكرية من ناحية أخرى (٢) ليس في الواقع سوى الخطوة الأولى نحو الممارسة الديمقراطية فنحن نستطيع أن ننشئ التنظيمات المختلفة (٣) ولكن هذه التنظيمات لن يملأ جنباتها بالحياة سوى الأفراد الذين يتسمون بالوعى ، والذين يملكون القدرة على إصدار القرار الخاص بتحديد هويتهم السياسية ، والذي يجعلهم مواطنين مشاركين قادرين على تحمل مسؤولية المشاركة السياسية .

ومن هذا المنطلق ، ركز الرئيس السادات في لقائه مع القيادات الصحفية على أهمية بناء الفرد الديمقراطي . ومن هنا يمح التساؤل حول الشروط والقومات التي ينبغى أن تتوفر (٤) حتى يمكن صياغة هذا الفرد (٥) صاحب الإرادة المستقلة ، الذي يستطيع - بالرغم مما قد يتعرض له من ضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية - أن يعبر عن رأيه السياسي .

ويطلب منهم ان يقدموا تصوراتهم الخاصة لحلولها . فالطالب المصري يسرع اذا ما طلب منه ان يفكر تفكيراً مستقلاً ، لانه لم يدرج تدريباً كامياً على ذلك ، ولكنه يرحب كثيراً بالاسئلة التي لا تحتاج الا الى سرد المعلومات كما هي ، وبغير نظرة نقدية مستقلة .

ولذلك فان تطوير صياغة شخصية الفرد يحتاج الى تطوير في فلسفة التعليم في بلادنا ، تقوم على تنمية التفكير ، وتربية الشخصية المستقلة ، والتشجيع على البحث واتخاذ القرار .

### الفرد المصري والنظام المهني

حين ينتهي الطالب المصري من دراسته لا يد له ان يجابه مشكلة البحث من مهنة . ويمكن القول ان النظام المهني في مصر — نتيجة اسباب شتى لعل اهمها الظروف الاقتصادية — يتسم بالجمود وضيق الفرص . فمن المعروف انه في بناء اقتصادى ديناميكى يسود التخصص والتخصص الدقيق ، وتظهر مشرات المهن المتخصصة ، مما يفتح امام طالبى العمل آلاف الفرص المتنوعة ، لكى يختار كل فرد — وبناء على قراره الشخصى — المهنة التى سينتمى اليها . ولكن فى بنساء اقتصادى يعانى من المصاعب ، تسود نمطية فى المجال المهني ، مما لا يترك الفرصة امام الافراد لكى يختاروا . وقد ادى نظام توزيع خريجي الجامعات بواسطة القوى العاملة ، الى تضيق مجال الاختيار امام طالبى التوظيف . مما يؤدى فى النهاية الى الشعور بان النظام المهني يتسم بالثقل ، طالما انه لا يتيح الفرصة امام كل فرد لكى ينتقى العمل الذى يميل اليه . ولاشك ان هذه الممارسات جميعاً تترك آثاراً شتى على احساس الفرد بأنه يمتلك حقاً تقرير مصيره . وكل ذلك يدمو — اذا ما اردنا بنام الفرد الديمقراطى — الى اعادة النظر

فى الريف المصري ساد لفترة طويلة نمط الاسرة التسلطية بحكم نمط الانتاج السائد غير انه مع تسليتنا بصحة هذه التقييمات عن الاسرة المصرية فى مرحلة ما من مراحل تطورها ، الا ان هناك شواهد ميدانية على التغير الحقيقى الذى حدث فيها ، والذي يتعلق بيناتها ووظائفها على السواء . فنتيجة لظروف اقتصادية شتى ، لم يعد نمط الاسرة الممتدة نمطاً شائعاً فى الريف المصري ، وبالتالي حصل الانبساط على سلطات اوسع فى ادارة شئونهم . كما ان تزايد موجات الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة ، وكذلك الهجرة الى البلاد العربية قد دعم فى هذا الاتجاه ومن ناحية اخرى ، تغيرت الاسرة الحضرية المصرية نتيجة لتعليم البنسات واشتغال المرأة وزيادة نصيبها من الاستقلال الاقتصادى ، بالانتماء الى تخير التيم الاسرية . كل هذه التغيرات الاجتماعية ، أدت الى زيادة قدرة الفرد المصري على حرية اتخاذ القرار فى مواجهة الضغوط الاسرية ، وهو تغير ايجابي لا بد ان يصب فى النهاية ، فى معين الرصيد الايجابى لزيادة قدرته على اتخاذ القرار فى المجال السياسى .

### الفرد المصري والنظام التعليمى

يجابه التسرد المصري مبكراً للفاية النظام التعليمى . ومن المتفق عليه ، ان فلسفة النظام التعليمى واتجاهاته فى مجتمع ما ، تحدد الى درجة كبيرة انماط شخصيات الافراد ، وتشكل وعيهم بشكل محدد . ولعل ابرز سمة سلبية للنظام التعليمى المصري انه نظام يقوم على الذاكرة ولا يقوم على تنمية التفكير او تاصيل أسلوب حل المشكلات . ولذلك نجد ان الطلبة لا يرحبون كثيراً بالاسئلة التى تطرح مشكلات محددة ،

التي قد تنقسم بالسلبية واللامبالاة .  
 الفرد المصرى والممارسة الديمقراطية:  
 فى تقديرنا ان محصلة تفاعل الفرد  
 مع الانظمة الاجتماعية التى اشرفنا اليها  
 من قبل تؤثر تأثيرا واضحا على قدرة  
 الفرد على الممارسة الديمقراطية الحقة .  
 واذا كما رأينا الفرد المصرى أخذ ينفلت  
 بالتدريج من سطوة تسلطية الاسرة سواء  
 فى الريف او فى الحضر ، فانه يبقى  
 تخير الفرد المصرى من الطابع التقليدى  
 للنظام التلميسى الذى يحول الافراد الى  
 قوالب جامدة ، كما ان فى المجال المهنى  
 والمجال البيروقراطى ، لابد من ادخال  
 تعديلات تسمح للفرد بان يحس  
 باستقلاله وتقدرته على اتخاذ القرار .  
 ومن ناحية اخرى ، لابد ان تقدم  
 قيمة قبول الخلاف السياسى على مستوى  
 المجتمع . فلم يعد الاجماع الشعبى  
 الشكلى قرينة على اجماع المجتمع بصدد  
 القضايا الرئيسية التى تهتم المواطنين .  
 ومن ناحية اخرى لابد من ارساء تقاليد  
 الحوار الديمقراطى بين مختلف القوى  
 الوطنية التى تتجادل سياسيا للوصول  
 الى انسب الحلول للمشكلات الملحة التى  
 يجابهها المجتمع المصرى فى مرحلة  
 تطوره الراهنة .

غير انه يبقى اخيرا حقيقة اجتماعية  
 بارزة ، وهى الارتفاع المذيف فى نسبة  
 الامية فى بلادنا ، فبغير القضاء على هذه  
 الظاهرة فى فترة قريبة ، لا يمكن الحديث  
 فى الواقع عن الفرد الديمقراطى الذى  
 يتسم بالوعى بمشكلاته الشخصية  
 ومشكلات مجتمعه .

فى سياسة العمالة ، بحيث يترك لكل  
 فرد - مع الإبقاء على مقياس ضرورة  
 تحقيق الصالح العام فى بعض الحالات  
 مثل تقرير نوع المهنة التى يرغب فى  
 الانتماء اليها .

### الفرد المصرى والجهاز البيروقراطى

فى ظل اقتصاد يهيمن فيه القطاع  
 العام على غالبية قطاعاته المنتجة من  
 ناحية ، ويتضخم فيه الجهاز الادارى  
 للدولة من ناحية اخرى يصح التساؤل  
 من تأثير البيروقراطية - اذا ما ركزنا  
 على الجانب السيرى منها - على تكوين  
 الفرد المصرى واتجاهاته . ان طاقات  
 الفرد وامكانيات ابداعه فى مجالات  
 الانتاج والخدمات المختلفة ، يمكن ان  
 تصطدم بكل التقاليد البيروقراطية البالية .  
 هذه التقاليد لا تشجع على الابتكار  
 ولا تحترم المحاولات التى يبذلها الافراد  
 لتجديد اساليب العمل وترقية وسائل  
 الاداء ، وهى فى النهاية تركز على  
 الامثال والطاعة للرؤساء ، وتفرض  
 أسلوبها المتخلف من خلال وسائل  
 القمع الادارية وهى متعددة ومتنوعة .  
 وما لاشك فيه ان احتكاك الفرد  
 العادى مع المنظمات البيروقراطية الكبرى .  
 أصبح مشكلة هائلة ، فغير أننا  
 فى مصر - وبالذات فى الجهاز الحكومى  
 - نجد أنفسنا بازاء جهاز بيروقراطى  
 عتيق ، لا يتسم بالرونة اللازمة التى تسمح  
 بانابة الافراد المبدعين الخلاقين  
 والمجددين . ومن هنا يمكن ان يؤدي  
 احتكاك الافراد - فى حياتهم الوظيفية  
 - بهذا الجهاز ، الى نوع من انواع  
 الاغتراب الاجتماعى ، الذى يظفي فيهم  
 شحنة الحساس لتحقيق الصالح العام ،  
 مما قد يؤثر فى اتجاهاتهم السياسية ،

السيد يسمين